العمل

لتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين والقضاء على العنف ضد المرأة

مذكرة تحليلية للمواضيع المطروحة في المنتدى

السادسة

الدورة لمنتدى التنمية الأفريقي

١٩-٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ - مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات - أديس أبابا، إثيوبيا،

Economic Commission for Africa

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مصرف التنمية الأفريقي

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

العمل

لتحقيـــق المساواة بين الجنسين
والتمكين والقضاء على العنف ضد المرأة

أولا- معلومات أساسية

كان الأداء الاقتصادي لأفريقيا منذ عام ١٩٩٩ مثيرا للإعجاب وخاصة إذا قورن باتجاهات النمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينات. فقد ارتفع متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي من أقل من ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧. غير أن هذا التحسن في الأداء الاقتصادي لم يخلف أثراً مُلموساً على الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وظلت نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر والتي كانت تقدر بـــ ٤١,١ في المائة، في عام ٢٠٠٤ مرتفعة. وأظهرت الدراسات أن النساء كن أشد تأثرا مما أدى إلى تأنيث الفقر. وبالرغم من إحراز تقدم ملحوظ نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم والتكافؤ الجنساني في التعليم الابتدائي ظل التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتعلقة بالصحة بطيئا. فأوجه التفاوت بين الجنسين في التعليم الثانوي والجامعي وعلى صعيد الأجور في القطاع غير الزراعي لم يتم القضاء عليها كما اتسم التقدم المحرز في مجال إمداد المياه والصرف الصحي بالبطء والتمايز الكبير بين المناطق الحضرية والريفية. ويعتبر استمرار اللامساواة بين الجنسين أحد الأسباب التي تفسر التقدم البطيء نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. ولم يكن هناك توزيع عادل للثروة المتزايدة لأن المرأة لم تستفد من التحسن الأخير في النمو الاقتصادي.

إن متوسط معدل النمو السنوي للقارة الذي يبلغ حوالي ٥,٨ في المائة مازال أقل بكثير من المعدل السنوي المطلوب لخفض الفقر إلى النصف بحلول ٢٠١٥، وهو ٧ في المائة. ويتوقف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي كذلك على النجاح في إشاعة المساواة بين الجنسين. ويرى تقرير البنك الدولي المعنون "هل يمكن لأفريقيا أن تلحق بركب القرن الحادي والعشرين". إن تعزيز تعليم وتدريب المرأة ووصولها إلى الأصول الإنتاجية مثل الأرض والائتمان والتكنولوجيا التي توفر الوقت، يمكن أن يساعد إفريقيا على بلوغ معدل ٧ في المائة للمعدل النمو السنوي المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد تم وضع أطر شاملة على الصعيدين الدولي والإقليمي لإشاعة المساواة بين الجنسين. وأعلنت البلدان الأفريقية التزامها بمعالجة موضوع المساواة بين الجنســين اســتناداً إلى أطر دولية مثل اتفاقية القضاء على جميـــع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين[1] والأهداف الإنمائية للألفية[2] والقرار ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة.

---

[1] توفر هذه الاتفاقية إطارا للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ١٢ مجالا من مجالات الاهتمام الحساسة التالية: الفقر، الصحة، العنف، النزاع المسلح، التفاوت الاقتصادي، اقتسام السلطة، المؤسسات، حقوق الإنسان، وسائل الإعلام الجماهيرية، البيئة والطفلة.

[2] يدعو الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وعلى الصعيد الإقليمي، تنص الوثيقة القانونية التأسيسية للاتحاد الأفريقي على مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الرجال والنساء، وكذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي يدعو إلى القضاء على التمييز ضد المرأة وحماية حقوقها. وقد اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي وثيقتين خصيصا لمعالجة المسائل الجنسانية هما: البروتوكول المرفق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا عام ٢٠٠٣ في مابوتو، والإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا، الذي اعتمد في أديس أبابا في يوليو ٢٠٠٤. ويطلب هذا الإعلان من الدول احترام المعايير الخاصة بحقوق الإنسان للمرأة. ولتسهيل تنفيذ الإعلان الرسمي، قام مؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسئولين عن شؤون المرأة والجنسين المنعقد في داكار، السنغال في أكتوبر ٢٠٠٥، باعتماد إطار التنفيذ والمبادئ التوجيهية الخاصة برفع التقارير عن تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا. وعلى المستوى دون الإقليمي، اعتمدت الجماعات الاقتصادية الإقليمية سياسات وإعلانات وخطوطا توجيهية جنسانية لتعزيز وحماية حقوق المرأة.

لقد وردت المساواة بين الجنسين في رؤية وخطاب رسالة الاتحاد الأفريقي وإطاره الاستراتيجي كأحد الوسائل الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. في هذا الصدد، قامت مديرة المرأة وشؤون الجنسين والتنمية للاتحاد الأفريقي بوضع خطتها الإستراتيجية لبناء القدرة الداخلية على تعميم نوع الجنس في الاتحاد الأفريقي وأجهزته وفي المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء. في هذا السياق، أصبحت عضوية كل من البرلمان الأفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي خاضعة للمواد ذات الصلة للقانون التأسيسي التي تتعلق بمسائل الجنسين كما اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي مبدأ تحقيق ٥٠ في المائة من التكافؤ الجنساني في انتخاب المفوضين.

ساهمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا أيضا في تشكيل مآلات قضية المساواة بين الجنسين في القارة. واحتفالا بالذكرى الأربعين للمؤسسة، نظمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا مؤتمرا حول *المرأة الأفريقية والتنمية الاقتصادية: الاستثمار في مستقبلنا*، عقد في الفترة من ٢٨ نيسان/ أبريل إلى أول أيار/ مايو ٢٠٠٨. وكانت أهداف المؤتمر هي اقتسام الخبرات حول كيفية وضع السياسات العامة الكفيلة بتحقيق تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء ، وإعادة توجيه الموارد نحو المجالات التي تحقق فيها مشاركة المرأة أعلى قدر من العائد الاجتماعي، واستخلاص دروس إستراتيجية من الجهود الجارية لتنفيذ منهاجي عمل داكار وبيجين، وتحديد وتشاطر أفضل الممارسات بشأن الاستراتيجيات المتبعة وطرائق التنفيذ على الصعيد القطري للتدابير التي أوصى بها المؤتمر، وإقامة الشراكات لوضع وتنفيذ التدابير والبرامج الموصى بها في فترة ما بعد المؤتمر. وعلى اثر انعقاد هذا المؤتمر، أعلن الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إنشاء لجنة المرأة الأفريقية للســـلام والتنمية وإنشـــاء صندوق للنهوض بالمرأة الأفريقية. وتعهدت الوفود أيضا بنقل الرسالة إلى حكوماتها ومؤسســـاتها وتســـهيل تعميم مسائل المســـاواة بين الجنســـين في إدارة النفقات

العامة ونظم الحسابات الوطنية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومبادرات السلام.

منذ انعقاد مؤتمر الاحتفال بالذكرى الأربعين، ظلت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا تسعى جاهدة إلى تعزيز قدرة صناع السياسة وأصحاب المصلحة الآخرين في الدول الأعضاء على استخدام الأدوات والمنهجيات المناسبة لوضع سياسات وبرامج تراعي الاعتبارات الجنسانية. ومن الإنجازات الرئيسية التي حققتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وضع الدليل الأفريقي لنوع الجنس والتنمية. وتقيس هذه الأداة مدى التفاوت بين الجنسين في أفريقيا وتساعد الحكومات الأفريقية على تقييم أدائها في تضييق الفجوة الجنسانية والنهوض بالمرأة . ويساعد هذا الدليل الدول الأعضاء على اكتشاف الثغرات وتحديد أفضل الطرق لتعميم مسائل الجنسين في سياساتها وبرامجها. وتشمل إنجازات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا الأخرى بنـــاء قدرات الجماعـــات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على تعميم شؤون الجنسين وإعداد مرشد حول إدماج العمل غير المأجور وإنتاج الأسرة المعيشية في الخطط والسياسات والميزانيات الوطنية، ورصد وتقييم تنفيذ منهاجي عمل داكار وبيجين بشأن المرأة وإنشاء مرصد لحقوق الإنسان للمرأة الأفريقية على الصعيد الإقليمي.

تتضمن السياسة الجنسانية لمصرف التنمية الأفريقي، التي اعتمدت في عام ٢٠٠١، التزامه بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كوسيلة للدفع قدما بجهود الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والمساواة بين الجنسين في القارة. وتحدد السياسة خمسة مجالات ذات أولوية هي التعليم، الزراعة والتنمية الريفية (بما في ذلك الهياكل الأساسية)، فقر المرأة، الصحة وشؤون الحكـــم. ويستند تنفيذها إلى خمســـة مبادئ أســـاســـية هي: '١' تطبيق التحليل الجنساني، '٢' الحاجة إلى توطيد العلاقات التعاونية بين الرجل والمرأة '٣' الاعتراف بأن تمكيـــن المرأة اقتصاديا هو مفتاح التنمية المستدامة، '٤' معالجة التنوع بين النساء، '٥' والتطبيق الحكيم لإستراتيجية ذات مسارين تعتنق تعميم مسائل الجنسين والتدخلات المحددة الهدف لتمكين المرأة.

ويجرى تفعيل سياسة المصرف من خلال خطة عمل جنسانية اعتمدت في ٢٠٠٤ بتنفيذ تدابير في المجالات ذات الأولوية الرئيسية بما في ذلك تطوير أدوات تعميم نوع الجنس في البرمجة خاصة في القطاعات ذات الأولوية وإيجاد قدر كاف من الموارد البشرية التي تراعي الاعتبارات الجنسانية وتعزيز الربط الشبكي مع أصحاب المصالح والشركاء الاستراتيجيين.

لقد أشـــار استعراض لمنتصف المدة أجرى مؤخراً لخطة العمل الجنسانية للمصرف بأن المصرف قد حقق إنجازات كبيرة تشمل: '١' تطوير أدوات تعميم نوع الجنـــس وتطبيقها في إطار بعض البرامج والمشـــاريع، '٢' إيجاد عدد متزايد من مشاريع تعميم المنظور الجنساني ويتجلى ذلك في

أن ٣٣ في المائة على الأقل من المشـــاريع التي تم تقييمها تتبين فيها بعض أمثلة أفضل الممارســـات في تعميم المنظور الجنساني، '٣' إحراز تقدم في تهيئة بيئة عمل تراعي الاعتبارات الجنسانية من خلال خطوط توجيهية لتنمية الموارد البشرية وتحسين الفجوات الجنســـانية بتعيين وتوظيف النســـاء على مستويات رفيعة، '٤' وإقامة شبكات وشراكات أقوى، ويساند المصرف أيضا جهود بناء القدرات على توليد البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في المنطقة.

تشير وثيقة " النتائج *وطريق المضي قدما* " التي انبثقت عن عملية استعراض بيجين زائد عشرة في عام ٢٠٠٤ على الصعيد الإقليمي الأفريقي، إلى إنجازات أخرى مثل زيادة الوعي بالمساواة بين الجنسين وإصلاحات السياسة والأطر التشريعية المحسنة والتنمية المؤسسية على الصعيد الوطني في كثير من البلدان. وتشمل التطورات الايجابية التي حدثت في بعض البلدان وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية للمساواة بين الجنسين والالتزام بالمواثيق الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان للمرأة، وإتباع آليات أكثر تنوعاً لتعزيز ورصد المساواة بين الجنسين، وإيلاء العناية لتخصيص الموارد من خلال إعداد ميزانيات تراعي الاعتبارات الجنسانية، والاعتراف بالدور الهام الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في رفع مستوى الوعي، والدعوة والرصد الخاص بتنفيذ البرامج ، وبذل جهود لإشراك الرجال والفتيان بصورة أكثر نشاطا في إشاعة المساواة بين الجنسين.

بالرغم من هذا التحسن الملحوظ في السياسات والأطر القانونية والمؤسسية، فإن أوجه اللامساواة بين الجنسين لا تزال قائمة وخاصة فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم الثانوي والعالي والتدريب الفني والمهني والموارد والأصول الإنتاجية مثل الأرض ورأس المال، والتكنولوجيا والزراعة وخدمات التنمية الريفية وخدمات الصحة الأساسية وفرص التشغيل وعمليات صنع القرار. ولا تزال النساء والفتيات يعانين من حرمان شديد. ويصل العنف ضد المرأة في حالات النزاع المسلح وانعدام الأمن مستويات رهيبة. مع أنه من العسير الحصول على البيانات الخاصة بضحايا العنف الجنسي نتيجة انهيار الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية، من المعروف على نطاق واسع أن الاغتصاب والعنف الجنسي وغير ذلك من الانتهاكات الأخرى هي كلها من الجرائم التي ترتكب ضد النساء والفتيات في أوضاع النزاعات. وتؤدي اللا مساواة بين الجنسين في جميع القطاعات إلى تفاقم صعوبة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشـــاملة في أفريقيا (تتجلى هذه الروابط بصورة جيدة في المرفق ١).

لقد أصبح من المسلم به على نطاق واسع أيضا في القارة الأفريقية أن إشاعة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضروريان بالنسبة للتنمية البشرية والقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، كان موضوع المؤتمر الأربعون لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الذي نظمتـــه لجنـــة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا فـــي أبريل ٢٠٠٧ هو "*تســـريع النمو*

والتنمية في أفريقيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: التحديات الجديدة وطريق المضي قدما ". وفي البيان الوزاري الذي صدر إثر الاجتماع، عقد الوزراء العزم على زيادة الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتحسين مكانتها بما في ذلك توفير المياه والطاقة، والتعليم والصحة، لا سيما الحد من أمراض ووفيات الأمهات وتحسين فرص توليد الدخل وتعزيز الأنشطة الهادفة إلى القضاء على العنف ضد المرأة.

لقد أبرز الاجتماعان الإقليميان الأخيران (وهما المؤتمر المشترك الأول بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية المنعقد في أبريل ٢٠٠٨ والقمة الحادية عشرة للاتحاد الأفريقي) التحديات الجديدة في القارة التي يمكن أن تعمق وتوسع أوجه اللامساواة الحالية بين الجنسين. وتشمل مسائل مثل انعدام الأمن الغذائي الذي مافتئ يستفحل بسبب ارتفاع أسعار الغذاء وتغير المناخ والهجرة ونقص المياه والطاقة. وقد دلت دراسات حديثة على أن هذه المسائل تؤثر على المرأة بطرق تختلف من تأثيرها على الرجل مما يجعل تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أكثر إلحاحا كوسيلة لضمان تنمية اجتماعية واقتصادية عادلة ومستدامة في أفريقيا.

وبالرغم من اعتماد البلدان العديد من القرارات الدولية والإقليمية، فإن القصور ما زال يشوب إنفاذ هذه القرارات على الأرض والإبلاغ عنها. واعتمدت بعض البلدان سياسات وتشريعات واستراتيجيات فعالة تهدف إلى إشاعة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ولكنها لا تنفذ أو تطبق أو تعزز بحيث يكون لها أثر فعلي على أرض الواقع. ولهذا، كرر استعراض العقد لتنفيذ منهاج عمل بيجين الحاجة إلى الانتقال من قطع التعهدات إلى مزيد من العمل. وشددت العديد من الاجتماعات التي عقدت بعد استعراض العقد، على الحاجة إلى خلق أو تعزيز البيئة المواتية لضمان تعجيل التقدم في إشاعة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن الواضح أنه بينما تحتفل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بذكراها الخمسين، هناك حاجة إلى تقييم التقدم الذي تم إحرازه نحو تحقيق هذه الغايات في القارة وتحديد التحديات التي تعرقل تنفيذ السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة على الصعيدين الوطني والإقليمي، واتخاذ إجراءات شاملة للمعالجة العملية للمجالات المتعلقة باللامساواة بين الجنسين. وسيتبنى المنتدى المنظور الذي يقضي بضرورة اتخاذ تدابير عملية لمعالجة موضوع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسوف ينظر المنتدى أيضاً في أمثلة لأفضل الممارسات ويبحث سبل التعجيل بهذه التدابير والعقبات التي تعترض التقدم والحلول الممكنة وكذلك الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحسين القدرة الإحصائية على الصعيدين الوطني والإقليمي لرصد التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بفعالية أكبر.

ويجرى تنظيم هذه الدورة السادسة لمنتدى التنمية الأفريقية بصورة مشتركة بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي ومصرف

التنمية الأفريقي للتكفير في الشراكة الإستراتيجية القائمة بين المؤسسات الثلاث لمعالجة أولويات تنمية أفريقيا معا بما في ذلك المساواة بين الجنسين.

ثانيا- أهداف الدورة السادسة لمنتدى التنمية الأفريقي

إن الهدف الرئيسي من انعقاد الدورة السادسة لمنتدى التنمية الأفريقية هو استعراض التقدم المحرز في إشاعة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحديد تدابير ملموسة يمكن اتخاذها للتعجيل بالتقدم.

وبوجه أكثر تحديداً، تهدف الدورة السادسة لمنتدى التنمية الأفريقية إلى ما يلي:

(أ) استعراض التقدم المحرز على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في الترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومعالجة مسألة العنف ضد المرأة.

(ب) مشاطرة الخبرات واستخلاص الدروس وأفضل الممارسات في إشاعة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

(ج) تحديد الصعوبات التي تجرى مواجهتها على صعيد وضع السياسات وتنفيذها بالنسبة للترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

(د) الوقوف على التطورات الأخيرة التي تؤثر على قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(هـ) تحديد التدابير والآليات التي يجب أن تتخذ على وجه الأولوية للتعجيل بالتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد المرأة.

(و) تقوية أو إبرام تحالفات وشركات إستراتيجية للدفع قدما بقضية المساواة بين الجنسين.

ثالثا- المجالات المواضيعية المقترحة للدورة السادسة لمنتدى التنمية الأفريقية

تم اختيار المجالات المواضيعية بحيث تعكس التحديات والمجالات التي تتطلب المزيد من العمل وتشمل :

(أ) العنف ضد المرأة.

(ب) فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

(ج) الحقوق الصحية والإنجابية.

(د) التعليم والتدريب وتنمية المهارات.

(هـــ) الهجرة.

(و) الحكم والنزاع والسلام والأمن.

(ز) العمالة والأسواق والتجارة.

(ح) الأمن الغذائي.

(ط) الأرض وحقوق الملكية.

(ي) تغير المناخ والماء والصرف الصحي والطاقة.

(ك) تمويل المساواة بين الجنسين.

(ل) ونوع الجنس وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

ويورد المرفق ٢ وصفا مفصلا لهذه المجالات المواضيعية.

وسيجري، في إطار كل موضوع، بحث المسائل التالية التي تمس قطاعات مختلفة والتي تم تحديدها كتحديات رئيسية للتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في القارة. وهذه المسائل ضرورية أيضا لتهيئة وتعزيز البيئة التمكينية للمساواة بين الجنسين:

(أ) الإصلاحات القانونية بما في ذلك حالة التصديق على الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إلى جانب الحالة فيما يتصل بتوطين هذه الصكوك.

(ب) صوغ وتنفيذ السياسات بفعالية.

(ج) الآليات المؤسسية.

(د) أدوات وآليات الرصد والتقييم.

(هـــ) توفر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس.

(و) إشراك الرجال والفتيان.

(ز) بناء القدرات.

رابعا- النتائج المتوقعة وآليات المتابعة

(أ) إصدار خطة عمل وتوصيات واضحة تمكن الدول الأعضاء والشركاء في التنمية من التعجيل بوتيرة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

(ب) بيان عن الموقف من مسائل المرأة الأفريقية وغيرها من المسائل المستجدة.

(ج) اقتراح لإعلان عقد أفريقي للمساواة بين الجنسين (على غرار عقدي المياه والتعليم) لضمان تنفيذ هذه التوصيات. وسيتم تطوير ذلك دعما لمقترح السياسة الجنسانية للاتحاد الأفريقي حول العقد أفريقي للمرأة. وسيوفر العقد الأفريقي للمساواة بين الجنسين معلومات مفصلة عن التدابير المحددة التي يجب أن تتخذها الكيانات ذات الصلة على وجه الأولوية، والتي تتضمن مؤشرات للأداء وجدول زمني وأهداف واضحة لكل موضوع وذلك لقياس التقدم (بما في ذلك استعراض لمنتصف المدة).

(د) إقامة شبكات إقليمية ودون إقليمية بشأن التحديات الرئيسية مع ميسرات معينة لتعزيز العملية. وقد يشمل هذا أيضا إنشاء مجموعة معرفة إقليمية عاملة تستند إلى الانترنت لتقاسم المعلومات حول التدابير الواردة في الإعلان.

(هـ) تقرير خاص بالاجتماع يبرز المسائل التي تتم مناقشتها خلال المنتدى. وسيتم توزيع هذا التقرير وورقات المعلومات الأساسية للمنتدى على نطاق واسع من قبل وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية.

(و) التعبئة الإستراتيجية لدعم أنشطة ما بعد المنتدى.

خامسا- الاستراتيجيات

ألف- أنشطة ما قبل المنتدى

تشكل أنشطة ما قبل المنتدى جزءا أساسيا من إستراتيجية استضافة الدورة الســـادســـة لمنتدى التنمية الأفريقية. والهدف منها هو ضمان أن تكون القضايا المطروحة موضع اهتمام على الصعيدين القطري ودون الإقليمي، وهي تحضيرية أيضا لأنها تقوم على التشاور مع أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومات والأكاديميين والمجتمع المدني والشركاء في التنمية قبل انعقاد المنتدى.

والخطوات الرئيسية هي:

(أ) إعداد "ورقة المسائل" التي تبرز المسائل الرئيسية المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتحديات الرئيسية المرتبطة بالتطبيق واقتراح مجالات المناقشة خلال المنتدى.

(ب) إعداد وثيقة معلومات أساسية للمنتدى تستند إلى استعراض مكتبي ومشاورات مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين ودون الإقليميين والوطنيين بما في ذلك مكاتب الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي.

(ج) عرض ورقة المسائل على مؤتمر وزراء الشؤون الجنسانية وشؤون المرأة للاتحاد الأفريقي/ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(د) تنظيم مناقشة على شبكة الإنترنت لتسهيل دراسة واسعة للمسائل الرئيسية.

باء- برنامج عمل الدورة السادسة لمنتدى التنمية الأفريقية

١) مجموعات الدورة السادسة لمنتدى التنمية الأفريقية ودوراتها

سيركز برنامج عمل الدورة السادسة لمنتدى التنمية الأفريقية على المجالات المواضيعية الاثنتي عشرة التي ورد ذكرها أعلاه. وسيتألف البرنامج من جلسات عامة وأخرى جانبية تغطي المسائل التي تناقش في إطار هذه المجموعات، وتهدف إلى مناقشة تحديات بعينها، ولاسيما التحديات التي تعيق التنفيذ، ومشاطرة أفضل الممارسات والخبرات وتحديد التوصيات التي سوف تدرج في خطة عمل تنبثق عن المنتدى.

بالإضافة إلى هذه الجلسات، سينظم عدد من أصحاب المصلحة أحداثاً جانبية.

٢- الوثائق

لضمان معالجة الدورة السادسة لمنتدى التنمية الأفريقية قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار تنمية أفريقيا بجميع أبعادها، سيتم إعداد عدد من الوثائق كمدخلات تهدف إلى توفير المعلومات للمناقشات وإلى إثرائها.

(أ) **ورقة القضايا المطروحة في المؤتمر:** ستكون هذه الورقة المدخل الرئيـــسي للدورة الســـادســـة لمنتدى التنمية الأفريقية

وستوفر استعراضا شاملا للمسائل من حيث الجوهر ومن وجهة نظر السياسات.

(ب) **التقرير المرحلي عن الوضع الخاص بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا:** سيستند هذا التقرير إلى استعراض مكتبي يرتكز إلى المعلومات الموجودة حاليا والتقارير الواردة من المناطق دون الإقليمية والبلدان. وسيستعرض التقرير المرحلي الوضع ويقيم أداء الدول الأعضاء في مجال تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويقترح على الدول الأعضاء بوجه خاص توصيات بشأن السياسات في هذا المجال، وسيستعرض التقرير الإعلانات المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والعنف ضدها ويحدد ما تم تحقيقه حتى الآن على صعيد تنفيذ الإعلانات وكذلك التحديات التي تواجه التنفيذ وكيف يمكن التغلب عليها.

(ج) **ملاحظات إرشادية:** سوف يجري إعداد ملاحظات إرشادية لكل جلسة على حدة. وتتكون هذه الملاحظات من صفحة واحدة وتلخص المسائل الرئيسية وتقدم بعض الأسئلة للمناقشة مما يساعد الميسرين في توجيه أعمال الجلسات الجانبية.

جيم- تحديد المشاركين

لكي تمثل الدورة السادسة لمنتدى التنمية الأفريقية مجموعة عريضة من أصحاب المصلحة، سيتم توجيه الدعوة إلى عدد من الفاعلين بمن في ذلك الفئات التالية:

(أ) الشخصيات المرموقة.

(ب) شخصيات نموذجية.

(ج) الدول الأعضاء الأفريقية.

(د) الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

(هـ) منظمات المجتمع المدني الأفريقي بما في ذلك المنظمات المحلية، والمؤسسات البحثية والأكاديمية، والشبكات الإعلامية والفئات الخاصة مثل الرعاة والسكان الأصليين والمعوقين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والنساء والفتيات المتضررات من العنف، والمنظمات الدينية والزعامات التقليدية.

(و) منظمات المجتمع المدني الدولية.

(ز) منظمات القطاع الخاص.

(ح) شركاء الأمم المتحدة.

(ط) المنظمات الثنائية.

(ي) المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

(ك) المقيمين بالمهجر.

(ل) منظمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

دال- الشراكات والتعاون

سيتطلب تخطيط وتنظيم وعقد الدورة السادسة لمنتدى التنمية الأفريقية شراكة عريضة وترتيبات تعاونية بين الأمانة المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وستشمل المؤسسات المتعاونة أمانة الأمم المتحدة ووكالاتها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة العمل الدولية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، اليونيسيف، برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، إدارة عمليات حفظ السلام .. الخ) وسيمثل الشركاء الأعضاء الرئيسيين للشبكة المعنية بالعنف ضد المرأة (بما في ذلك سفارات السويد والدنمارك وجنوب أفريقيا وفنلندة والنرويج) ومنظمات المجتمع المدني ومؤسســـات البحث والشـــركاء في التنمية وأصحاب المصلحة الرئيســـيين الآخرين.

الملحق ١: الروابط المفاهيمية للمســـاواة بيـــن الجنســـين والحد من الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية

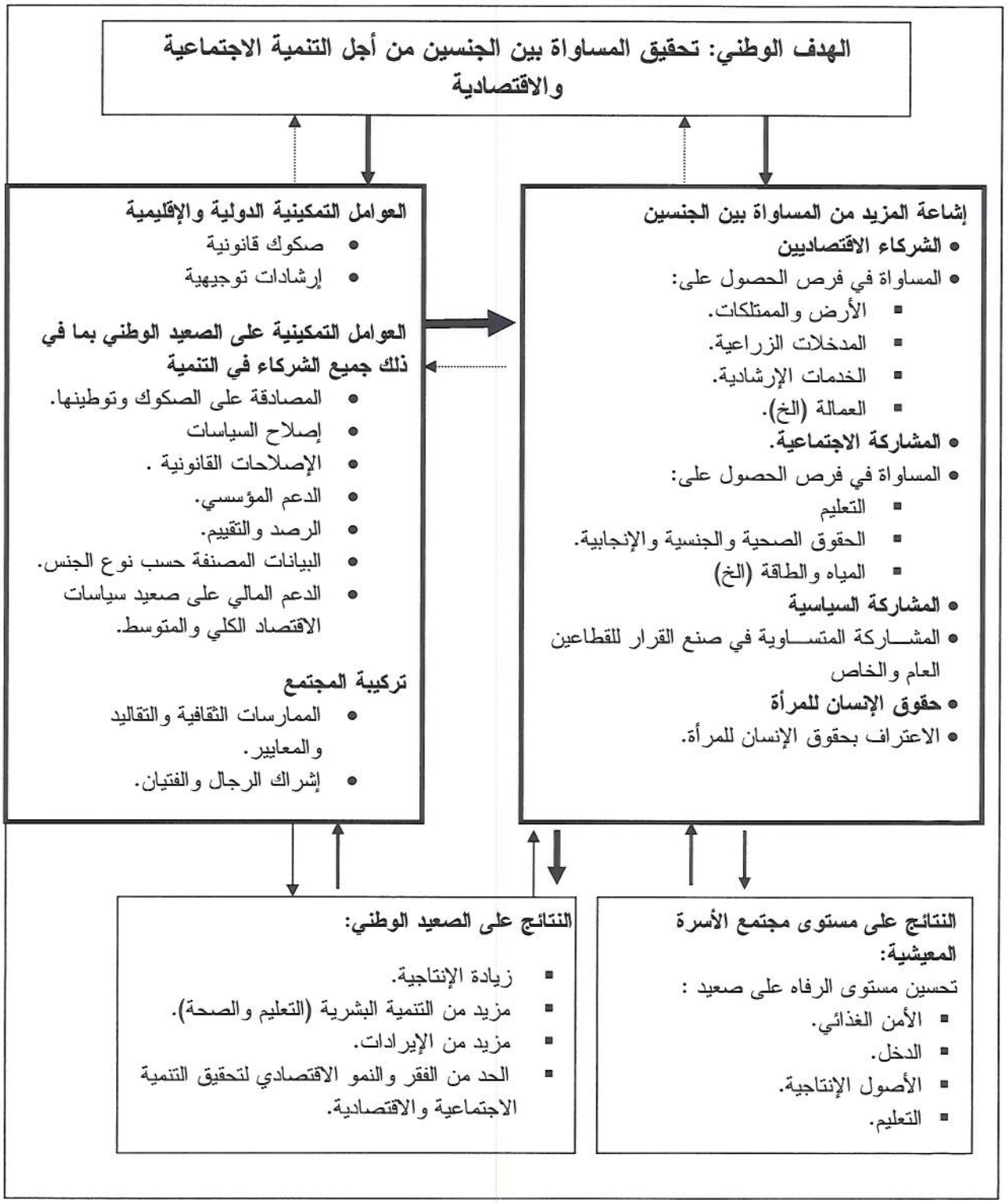

المرفق ٢: وصف المجالات المواضيعية ومبرراتها:

الموضوع	والوصف والمبررات
العنف ضد المرأة	يعرّف إعلان الأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة لعام ١٩٩٣ العنف ضد المرأة بأنه: "يعني أي فعل من أفعال العنف الممارسة على أساس نوع الجنس، يترتب عليه، أو يرجّح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسدية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة". إن العنف ضد النساء والفتيات في أفريقيا آخذ في الازدياد. فقد تزايدت أنواع العنف المختلفة مثل قتل النساء، والهجمات الحمضية، والزواج المبكر، والاغتصاب الطقسي، والاسترقاق الجنسي العسكري، واستخدام الاغتصاب كسلاح حرب والاغتصاب الجماعي، والاتجار بالنساء والفتيات وسوء معاملة الأرامل. وبالرغم من سن التشريعات المناهضة لبعض الممارسات الثقافية، ظلت المرأة في أفريقيا تتعرض للممارسات والعادات التقليدية مثل بتر الأعضاء التناسلية وتوريث الأرامل الذي يعرضهن لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويشكل الحصول على البيانات الخاصة بالعنف ضد المرأة تحديا كبيرا. ومن أحد أسباب العنف ضد المرأة استمرار أوجه اللامساواة بين الجنسين في الحصول على الفرص وبناء القدرات. ومن المهم استعراض التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في معالجة العنف ضد المرأة وتحديد الصعوبات على صعيد التنفيذ واستخلاص الدروس وتشاطر الخبرات والممارسات الفعالة واقتراح التوصيات التي يمكن أن تعالج تحديات التنفيذ للقضاء على العنف ضد المرأة.
نوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز	من المسلم به على نطاق واسع أن لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أثر اجتماعي واقتصادي شديد على الجنسين، بيد أنهما لا يؤثران بنفس القدر على الجنسين لأن النساء والفتيات يعانين بصورة أشد من خطر الوباء وهن أكثر تعرضا للإصابة. كما تقع عليهن بصفة رئيسية مسئولية توفير الرعاية، والغذاء عند موت العائل الرئيسي، وهن مسئولات عن دعم الأسرة بموارد محدودة. إن نسبة النساء والفتيات الأفريقيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في القارة أعلى من نسبة الرجال وما فتئت ترتفع حتى الآن. ويرتبط تعرض النساء والفتيات لفيروس نقص المناعة البشرية ارتباطا مباشرا بأوجه اللامساواة بين الجنسين والمعايير المجتمعية والتمييز. ومن المهم أن يعالج المنتدى مسائل اللامساواة الرئيسية المرتبطة بالوباء والتقدم المحرز في معالجة هذه القضايا وتحديد التحديات الرئيسية التي تجرى مواجهتها وتوفير التوصيات بشأنها.
حقوق الصحية الإنجابية	ترمز حقوق الصحة الإنجابية إلى القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة حول النشاط الجنسي وحمل وتربية الأطفال وكذلك الوصول إلى الموارد لتنفيذ مثل هذه القرارات. ويتجلى التفاوت بين الجنسين في مجال الصحة في تفشي سوء التغذية بين النساء والفتيات وارتفاع معدلات وفيات الأمهات نتيجة عدم المساواة في صنع القرار في الأسر والفقر أسباب أخرى. والوصول إلى الرعاية الصحية منخفض عموما في معظم البلدان وأقل منه هو الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية. وهناك حاجة ملحة إلى تبنى تنظيم الأسرة وتوفير الصحة الإنجابية. ومن المهم

الموضوع	والوصف والمبررات
	أيضا استعراض التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في معالجة المساواة بين الجنسين في مجال الصحة وتحديد التحديات التي تعترض التقدم ومشاطرة الدروس والخبرات المكتسبة حول الممارسات الفعالة وتحديد التدابير المطلوبة للتعجيل بالتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين على صعيد الحقوق الصحية والإنجابية.
الأرض وحقوق الملكية	إن الحق في الحصول على الأرض واستخدامها والسيطرة عليها مهم بالنسبة لحياة المرأة الريفية في البلدان التي تعتبر الموارد الطبيعية المصدر الرئيسي للدخل وسبل كسب المعيشة فيها. ويعني الإقصاء الواسع النطاق للنساء والفتيات في أفريقيا من امتلاك الأرض والممتلكات والسيطرة عليها أنهن يحرمن في الغالب من المشاركة الفعالة في الأنشطة الاقتصادية والحصول على وسائل آمنة ومستدامة لكسب المعيشة. وتواجه النساء التمييز تحت كل من الأنظمة التقليدية والرسمية لامتلاك الأرض نتيجة المعتقدات والممارسات القائمة على التمييز ثقافياً وأنظمة سيطرة الرجل على الإرث. وتشير الأدلة إلى أن سياسات الأرض التي تزيد من انعدام أمن امتلاك الأرض وتتجاهل حقوق و/أو مصالح النساء، تزيد أيضا من ضعف الأسر المعيشية. ويجب التصدي لمسألة حقوق الأرض والممتلكات للنساء وللممارسات والمعايير المرتبطة بالميراث.
العمالة والأســـواق والتجارة	تواجه النساء في أفريقيا أكثر من الرجال تحديات أكبر في الحصول على فرص العمل اللائق. فحصة النساء من العمالة في القطاع الرسمي لا تزال منخفضة جدا بالمقارنة مع الرجال وأجرهن أقل في المتوسط من أجر الرجال لنفس العمل. أما التحديات التي تؤثر على تحقيق التوازن بين الجنسين في العمالة الرسمية والوصول إلى الأسواق، فيجب معالجتها كذلك وتحليلها. ولا تميز سياسات الاستثمار والتجارة تقليدياً بين الجنسين، أي أنها لا تتسم بأثر يقتصر على الذكور أو الإناث. غير أن سياسات التجارة لها آثار مختلفة على الرجال والنساء وعليه فهي تحتاج إلى المعالجة.
التعليم والتدريب وتطوير المهارات	لقد تم تضييق الفجوة في الالتحاق بالمدارس بين البنين والبنات، إلى حد بعيد خاصة في المدارس الابتدائية. ومع ذلك، فالنساء والفتيات يواجهن صعوبات أكثر من الرجال والبنين بما في ذلك انخفاض معدلات إكمال الدراسة ومحدودية الوصول إلى التعليم الثانوي والعالي والمهني. وتشكل الإناث أكثر من ٦٠في المائة من الأميين فوق سن ١٥ سنة في أفريقيا جنوب الصحراء، ويتيح الضغط المترتب على المرأة بحكم الأدوار الإنجابية المتعددة المنوطة بها وقتا أقل لتعليم الكبار. ومع ذلك، تحتاج النساء إلى التعليم الجيد والمهارات لتحسين فرصهن للحصول على العمالة الرسمية والإيرادات المرتفعة والصحة الجيدة والقدرة على صنع القرار. من المهم استعراض التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في معالجة مسائل المساواة بين الجنسين في التعليم والتدريب وتطوير المهارات وتحديد تحديات التنفيذ وتقاسم الخبرات والممارسات الفعالة وتحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها للتعجيل بالتوازن بين الجنسين.
شـــؤون الحكم والســـلم والأمن	زادت العديد من البلدان مستوى تمثيل المرأة في البرلمان بصورة كبيرة. ومع ذلك، لا يزال مستوى تمثيل المرأة في جميع هياكل السلطة وصنع القرار منخفضا. فهي تخضع للمواقف الثقافية التي لا تعترف بحق المرأة في القيادة. وبينما توجد لدى بعض البلدان سياسات تعزز المساواة بين الجنسين، فإن التنفيذ بطيء جدا.

الموضوع	والوصف والمبررات
	ومن المهم أيضا أن نلاحظ أن ارتفاع مستوى تمثيل المرأة في البرلمان لم يؤد إلى إعداد ميزانيات وأطر وسياسات مؤسسية كافية لتنفيذ برامج المساواة بين الجنسين، ولا تزال هناك تحديات كبيرة أمام المشاركة الفعالة للمرأة في صنع القرار على الصعيدين المحلي والوطني. وهناك أيضا اعتراف واسع النطاق بأن المرأة تتأثر بالنزاعات والحروب والطوارئ الإنسانية بطرق تختلف من تلك التي يتأثر بها الرجل ويجب أخذ هذه الاختلافات في الحسبان عند تصميم وتنفيذ استراتيجيات التدخل.
تمويل المساواة بين الجنسين	لقد أثار أخذ قضايا الجنسين في الاعتبار في ميزانيات بعض البلدان مزيدا من العمليات الشفافة لمراعاة الاعتبارات الجنسانية في النفقات العامة. ومن شأن استجابة الميزانيات للاعتبارات الجنسانية وإدماج عمل المرأة غير المأجور في الحسابات الوطنية أن يكون له أثر كبير على تخصيص الموارد في سياق ورقات إستراتيجية الحد من الفقر واستراتيجيات التنمية الوطنية. وقد تبنت العديد من البلدان الأفريقية إعداد ميزانيات مراعية للشواغل الجنسانية كإستراتيجية للتعجيل بالمساواة بين الجنسين والتنمية العادلة التي هي في صالح الفقراء. ومن المهم استعراض ما ثبتت فعاليته وما لم يكن فعالا واقتراح تدابير من شأنها تحسين تمويل المساواة بين الجنسين. ما هي آليات التمويل بما في ذلك الشراكات المبتكرة التي يمكن أن تعجل بإحراز التقدم؟ وكيف يمكن تخصيص أكبر قدر من الموارد المحلية؟ وما هي الموارد غير التقليدية الأخرى التي يمكن تعبئتها؟
المسائل الجديدة، الأمن الغذائي، تغير المناخ، الهجرة، المياه والطاقة	شهدت السنوات القليلة الماضية تغييرات جذرية وهيكلية تعيد تشكيل العالم بما في ذلك أفريقيا. فالمسائل الجديدة من تحديات الأمن الغذائي الناجمة عن ارتفاع أسعار الغذاء وتغير المناخ والهجرة إلى نقص المياه والطاقة، هي كلها اتجاهات جديدة توثر على المرأة بطرق تختلف من تلك التي تؤثر بها على الرجل كما تدل على ذلك الدراسات الحديثة. فسوف يقيِّم المنتدى هذه الاتجاهات الجديدة في تأثيرها على المرأة والرجل ويبحث سبل الحد من أثرها السلبي وتعزيز أثرها الإيجابي بغية إتاحة فرص جديدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا.